الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة **République Algérienne Démocratique Et Populaire**		
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس – كلية العلوم الاقتصادية، التجاري و علوم التسيير		Ministère De L'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique Université Mohamed Chérif Messaadia Souk-Ahras Faculté Des Sciences économiques, commerciales et sciences de gestion

مقياس : مشاكل محاسبية معاصرة

السنة الاولى ماستر

المحور الثاني: مشاكل محاسبية عن معالجة آثار التضخم (محاسبة التضخم)

خطة الدرس :

- تعريف التضخم
- تعريف محاسبة التضخم
- اهداف محاسبة التضخم
- الأساليب المحاسبية لمعالجة التضخم

أولا: تعريف التضخم: يعرف التضخم كما يلي

تعريف التضخم: لا يوجد تعريف واحد متفق عميه لظاهرة نظرا لوصف هذا المفهوم لعدد من الحالات المختلفة نذكر منها:

تعريف أول: الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار. –تضخم الاسعار–

تعريف ثاني: ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.– تضخم الدخل–

تعريف ثالث: ارتفاع التكاليف. – تضخم التكاليف–.

تعريف رابع: الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.– تضخم نقدي–

<u>ثانيا: تعريف محاسبة التضخم</u>: هي مجموعة الادوات والاجراءات المحاسبية المتخذة لمعالجة اثار التضخم على البيانات المحاسبية وتستهدف تقويم وتطويع القوائم المالية حتى تتلاءم أكثر مع الظروف التضخمية بحيث تعتمد على تصحيحات للنظام التقليدي لمواجهة الظروف التضخمية من خلال إضافة معطيات جديدة لتكملة المعطيات المحاسبية الرسمية المعتمدة وهذا ما يزيد من فعالية البيانات المحاسبية ومصداقيتها.

<u>ثالثا: أهداف محاسبة التضخم</u>: وتهدف الى

- المحافظة على رأس المال: وذلك من خلال المحافظة على نوعين من رأس المال،(رأس المال المالي والمقصود بالمحافظة عليه هو المحافظة على القوة الشرائية لوحدة النقد للاستثمار المبدئي ورأس المال المادي أو التشغيلي: وتتمثل المحافظة علية في المحافظة على الطاقة الانتاجية من خلال المحافظة على التكلفة الاستبدالية للعناصر المستنفذة في العملية الانتاجية)
- التعبير بصدق عن عناصر بنود ممتلكات المؤسسة وصافي المركز المالي: يتمثل صافي المركز المالي في الفرق بين اصول المؤسسة وديونها – التزاماتها– والتي يمكن للتضخم كظاهرة ان يؤثر فيها ويجعل من تعبيرها غير صادق خاصة في ظل عدم تقييم هذه العناصر بالقيمة التي تمثل القوة الشرائية للنقود في تاريخ اعداد القوائم المالية والتي تنعكس – بالتعبير قير الحقيقي– .

رابعا: الأساليب المحاسبية لمعالجة التضخم: تختلف الاساليب بين معالجة جزئية لبنود القوائم المالية وبين

معالجة كمية ونذكرها فيما يمي:

- **المعالجة الجزئية:** ونلخصها فيما يمي:

- **عناصر التثبيتات:** وتتمثل معالجة اثار التضخم على عنصر التثبيتات من خلال تطبيق طريقة

الإهتلاك المتناقص – وذلك باحتساب اكبر قيم لقسط الإهتلاك خلال السنوات الاولى، والتي بدورها تسمح من تقليص حجم الربح الوهمي وتسمح كذلك من الزيادة في المخصصات في قدرة التمويل الذاتي والتي تعتبر تمويل تراكمي لاستبدال وتعويض تثبيتات المؤسسة بعد انتهاء عمرها الانتاجي.

- **عناصر المخزونات** : ارتفاع القيمة السوقية لعناصر المخزون يجعل منها تبتعد عن قيمتها المسجلة

والتي تكون في العادة على اساس التكلفة التاريخية ولتتدارك المؤسسة الزيادة في اسعار المشتريات من المخزونات وجب عليها اتباع طريقة محاسبية مناسبة لتقييم مخزونها لتتلائم مع ظروف التضخم والطريقة التي ينصح بها في هذه الحالات هي lifo الوارد اخيرا الصادر اولا كما يمكن اعتماد طرق اخرى نذكر منها عم سبيل الذكر لا الحصر طريقة الاوزان المتحركة – المتوسط المتحرك – ....الخ

- **الاحتياطات** :والتي يستفاد منها بشقين الاول هو المحافظة على راس المال من النفاذ او التقلص والثانية تقليص الارباح الوهمية التي ستكون عبء على المؤسسة بعد تقلص معدل التضخم على

مستوى الاقتصاد وسيفرض على المسيرين السعي دائما لتحقيق ارباح مرتفعة لكسب رضى المالكي.

- **المعالجة الكلية(الشاملة):** وهناك عدة طرق متبعة لمعالجة اثار التضخم على جميع بنود القوائم المالية و تتمثل فيما يمي:

- **طريقة التكلفة التاريخية المعدلة** : وهذا التعديل يكون بوحدة نقد ثابتة وذلك من خلال الاعتماد على

الارقام القياسية العامة وضرورة التفرقة بين البنود النقدية وغير النقدية ومبدا هذه الطريقة هو حساب الخسائر التي طرأت على القدرة الشرائية ويتم تحميلها على النتيجة الصافية.

- **طريقة التكلفة الجارية:** وجاءت نتيجة لمقصور في الطريقة السابقة والتي تكون الارقام فيها معدة بالاعتماد عم الارقام القياسية التي لا تأخذ الخصوصية السعرية لكل بند اي ان هناك بنود تتأثر اكبر من اخري وفترات تتأثر اكبر من اخرى ب لذلك تم اللجوء الى طريقة التكلفة الجارية والذي يعتمد في تقييم بنود القوائم المالية وفقا للقيمة العادلة والذي بدوره يؤدي الى إظهار عناصر القوائم المالية أقرب ما يكون من قيمتها الحقيقية والواقعية وتعتبر هذه الطريقة الانسب من حيث الحفاظ على راس المال الذي يعد حق للمساهمين والحفاظ عليه هو حفاظ على قدرتهم الشرائية ويحافظ كذلك على قدرات المؤسسة التشغيلية وهناك عدة تسميات تتغير بتغير الظروف المحيطة ومدى نمو الوعي المحاسبي والاقتصادي نذكر منها نموذج القيمة الحالية ونموذج القيمة العادلة ونموذج القيمة البيعية وكذلك نموذج التكلفة الاستبدالية .

- **القيمة الحالية:** يطبق هذا الاسم اساسا في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية ويعتمد على معرفة الفرق بين قيمة الاصل الدفترية وصافي التدفقات المستقبلية ويمكن التحرك في مجال عمر

الاستثمار ومعرفة قيمتة الحالية ومقارنتها بقيمته الدفترية وذلك بالاعتماد على معدل خصم مناسب أو معتمد وهذا المعدل يعتبر من الصعوبات التي تواجه هذه الطريقة بالإضافة لعدم الجزم والتحكم في التدفقات النقدية المستقبلية والتي تبقى تقديرية و تتحكم فيها ظروف خارجية بالإضافة للظروف الداخلية

- **القيمة السوقية:** وتختلف عن القيمة الحالية في كون القيمة السوقية تكون نتيجة اتفاق بين المشترين والبائعين على قيمة البند مع الاخذ بعين الاعتبار حالة الاصل وما يتوقع من تدفقات مستقبلية منه والاعتماد على هذه الطريقة يؤدي الى اعادة تقييم جانب الاصول بالقيمة البيعية– السوقية– ومن مزايا هذه الطريقة انها تجعل من المركز المالي للمؤسسة معبر بشكل جيد على الوضعية الحقيقية للمؤسسة ويضمن هذا النموذج للمؤسسة التأقلم مع الظروف و التغيرات.

المحيطة وكذلك يجنب هذا النموذج المؤسسة والادارة الوقوع في التعديلات على القوائم المالية من خلال عدم اللجوء الى الاختيار بين البدائل وتفضيل بديل على آخر ....الخ

- **التكلفة الإستبدالية:** وهي القيمة التي ستتحملها المؤسسة لو انها قررت اقتناء موجودات مماثلة ومشابهة لما تمتلكه ضمن بنود قوائمها المالية ويجب الأخذ بعين الاعتبار معيار العمر الانتاجي المتبقي وخصائصه التقنية ولا تكون هذه الطريقة ناجعة عند اقتراب انتهاء العمر الانتاجي أو الاستغلالي للأصل أو في حالة تسجيل خسارة قيمة– شديدة– على الاصل سواء كانت عن سوء استخدام كالحوادث او بسب التخلف التكنولوجي .

<u>خامسا: إعادة عرض القوائم المالية</u>: لإعادة عرض بنود القوائم المالية المعدة وفقا للتكلفة التاريخية والتي قد لا تلبي أغراضها بشكل صحيح ومقبول وعليه لا بد من اعادة عرض بعض بنود القوائم المالية وفقا لمؤشر أسعار عام مقبول ومتفق عليه، ويفضل ان يكون هذا المؤشر هو المستخدم في كافة المنشآت في البلد، وما يلاحظ سابقا من استخدام بعض البنود بدل كل البنود هو استثناء البنود النقدية من التعديل

وفقا لمؤشر الاسعار، وكذلك استثناء البنود التي تم تسجيلها حال اقتنائها بقيمتها الحالية والتي تعبر عن قيمتها الحقيقية في ظل تفشي ظاهرة التضخم في الاقتصاد الذي تنشط فيه المؤسسة.

أما الارباح والخسائر والتي يعتمد في تحديدها وحسابها على قائمة الدخل فهي ايضا يتم حسبها وتحديدها وفقا لمؤشر الاسعار الذي طبق على بنود قائمة المركز المالي سابقا حتى تعبر عن الربح الحقيقي والخسارة الحقيقية.

يمكن حساب خسائر أو ارباح القوة الشرائية للبنود النقدية عن طريق مقارنة صافي البنود النقدية في بداية الفترة مع صافي البنود النقدية في نهاية الفترة مع الاخذ بعين الاعتبار حركة البنود النقدية خلال العام ومدى التغير في مؤشر مستوى الأسعار خلال نفس الفترة .

أمثلة للحل :